

## خلال القمة المصرفية العربية الدولية

# الإصلاحات التنظيمية توازن بين النمو الاقتصادي والسلامة المالية

البنوك من ترتيب أوضاعها ووضع الخطة لسيناريوهات النمو والتركيز في نفس الوقت على السلامة المالية من خلال مصادر رأسمالية تحوطية، وفيما يخص نسبة تغطية السيولة فقد وسعت الإصلاحات التنظيمية في عام 2013 من تعريف الأصول عالية الجودة لتشمل بعض الأصول مثل الأوراق المالية بضم عقاري المصنفة AA أو أعلى، وسندات الدين للشركات المصنفة A+ إلى BBB، وحقوق العساkinin المالية من أي أعباء مالية التي تلبى بعض الشروط المحددة، وينبغي أن يضعن الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة الانتشار التدريجي للتکاليف الناشئة على البنوك، ومن ثم على منتجات عملائهم. وسوف تعزز أيضاً من نشادن أسواق الأوراق المالية بضم عقاري، وفي شهر يناير 2014، منح اقتراح التغيرات نسبة الرفع العالمي مجالاً أكبر للمقرضين لاستخدام المعاشرات المحاسبية المعروفة باسم «المعاونة» لاحتساب النسبة، بالإضافة إلى المقتراحات الخاصة بكيفية تحديد المقرضين لحجم الأنشطة خارج الميزانية العمومية الخاصة بهم. ومن المتوقع أيضاً أن تتواءم نسبة صافي التمويل المستقر مع نسبة تغطية السيولة، ولقد ركزت الإصلاحات التنظيمية بعد الأزمة على السلامة والاستقرار، ويجب في نفس الوقت أن تولي النمو قدرًا كبيرًا من الاعتبار وبالتالي تحقيق الإصلاحات التنظيمية من أجل خلق التوازن بين النمو الاقتصادي والسلامة المالية».



د. سيتارامان



زيادة الاستثمار النوعي في البنية التحتية التي من شأنها خلق العديد من فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الحاجز أمام التجارة، وتطوير الإصلاحات لتشجيع المنافسة بحيث تصبح أكثر إنتاجية وأبتكاراً وزيادة فرص العمل والمشاركة». وطرق الدكتور سيتارامان في حديثه إلى إصلاحات القطاع المالي المختلفة بعد الأزمة حيث قال: «تم تطبيق قانون إصلاح وول ستريت (المعروف بقانون «دود-فرانك») وقانون حماية المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الإصلاحات التنظيمية في أعقاب الأزمة، وبموجب التشريعات الجديدة، سُنَّ قانون «فولكر» للحد من التداول بالمعنفات، وقد جلت اتفاقية بازل (3) العديد من الإصلاحات بحيث تتناسب مع ظروف كل بلد في المناطق التي تحمل فرضاً كبيرة لتعزيز النمو العالمي. وسوف تركز على المخاطر النظمية، كما يجب وضع قواعد أكثر انضباطاً للعلاقات المالية الدولية، وإنشاء إطار عمل موثوق للسيولة على مستوى العالمي».

الدوحة - الرابية: استضافت العاصمة الفرنسية باريس القمة المصرفية العربية الدولية، يومي 20 و21 يونيو 2014 في فندق جورج الخامس في العاصمة الفرنسية باريس، وجاءت القمة هذا العام تحت عنوان «التحولات في الاقتصاد العالمي»، كما شهدت حضور لفيف من العصرفيين والدبلوماسيين ورجال الاقتصاد من مختلف العالم.

سلط الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة خلال مشاركته بالقمة الضوء على أهم التطورات التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وقال: «وفقاً للتوقعات التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي لشهر أبريل، فمن المتوقع أن ينبع الاقتصاد العالمي بنسبة 3.6% في عام 2014، ومع ذلك فقد خفض الصندوق من توقعاته لنموا الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا إلى 2%. بعد أن كانت النسبة المتوقعة هي 2.8% وقت سابق وذلك نتيجة للطقس السيئ الذي شهدته الولايات المتحدة في فصل الشتاء وتباطأ سوق العقارات السكنية، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي نمواً بنسبة 2.9% في عام 2013 رغم أنه كان قد شهد نمواً بنسبة 4.7% في عام 2005 قبل الأزمة المالية وتراجع بنسبة 0.4% في عام 2009 بعد الأزمة مباشرة، وبالمثل فقد نمت التجارة العالمية بنسبة 2.1% فقط في عام 2013 رغم أنها كانت قد شهدت نمواً بنسبة 6.5% في عام 2005 قبل الأزمة المالية وتراجعت بنسبة 12.2% في عام 2009 بعد الأزمة مباشرة، وتشير